

مجتمع مُتحرّج في محيط دولي مُتغير أوال. دخل المغرب منعطفًا تاريخيًا آخر. فقد تزايدت تدريجيا هيمنة الدول الأوروبية، على حوض البحر الأبيض المتوسط عموما، والبلدان المغاربية على الخصوص. عليها من مضاعفات تجسدت في اتساع حجم التجارة العالمية باعتبارها وسيلة أساسية من وسائل التغلغل الأوروبي بالمغرب؛ بالحوض المتوسطي قبل أن تلقي بظلالها على المغرب، في سياق التنافس القائم بين البريطانيين والفرنسيين حول مناطق الـ 14 . أوروبا وتحولاتها العميقة إذا كانت هيمنة أوروبا قد بدأت تتضح في القرن 18م، فإن أصولها تعود إلى بداية الأزمنة الحديثة التي توافقت عصر النهضة حيث شهدت القارة الأوروبية تحولات عميقة على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية. النمط الرأسمالي مع إعمال العقل في فهم الكون والإنسان مما أفرز تفاوتًا عميقًا بين المجتمع الأوروبي الذي فتح أبواب الحداثة على مصراعيها وبين باقي مجتمعات العالم التي ظلت وفيه لمنطق القرون الوسطى من حيث الاعتماد على الاقتصاد الزراعي والتشبث بالممارسات الغيبية. وعلى المستويين الاجتماعي والاقتصادي، يلاحظ أن طبقة البورجوازية قد استطاعت أن تفكك النظام ففرضت أسلوبها المرنكتيلي على الاقتصاد بفضل نمو تبعًا للكشوفات الجغرافية الكبرى ونشأة الشركات المالحة العالمية التي سيطرت على التجارة مع العالم وكذا مع القارة الآسيوية عبر الطواف البحري حول أفريقيا وعبور المحيط الهندي. وهكذا شكلت البورجوازية الـ محرك الرئيس للمجتمع في مجال اتسع نفوذه اتساعا كبي را، المتجددة بوجه عام. أما على الصعيد السياسي، فقد نشأت الدولة القومية التي مثلت انتقالًا الفتا من حالة التفتت الفيودالي إلى المركزية الترابية تحت سلطة ملكية قوية تستند إلى جيش نظامي وجهاز إداري ومالي قار. وقد شكل هذا الجهاز الأداة الأساسية لبناء الدولة، حيث مكن التنظيم المحكم للضرائب من تدبير النفقات العمومية في مناخ اقتصادي كانت النقود قد أصبحت تمثل فيه مفتاح الاقتصاد. وقد ارتبطت هذه التحولات السياسية بالرأسمالية بحكم التقاء مصلحة الملوك بمصلحة التجار وارتباط هذه الظاهرة بتوسيع السلطة المركزية وتحكمها في تدبير الشأن العام. فمن جهة، كان الملوك بحاجة إلى بورجوازية تحد من نفوذ ألسياد الفيوداليين وتمول